مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى كفايته لمستخدمي التقارير المالية

The level of disclosure of financial information according to the financial accounting system and its adequacy for users of financial reports

محمد العيد عمامرة*

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي – الجزائر

amamra-mohammedelid@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/16 تاريخ القبول للنشر:2021/06/26 تاريخ النشر:2021/06/30

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وفق للنظام المحاسبي الماليوكفايته بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية، من خلال تحليل وقياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في عينة من الشركات الاقتصادية الجزائرية تختلف في نشاطها، وذلك عن طريق إعداد مؤشر للإفصاح يتكون من 72 بند موزعة إلى ستة أبعاد مالية وتهدف تأثير الأبعاد المالية على مستوى الإفصاح في المعلومات المالية، حيث تم قياس مستوى الإفصاح في 106 قائمة مالية و 24 تقريرا سنويا لخمسة شركات اقتصادية جزائرية منها الناشطة في الصناعة والخدمات والطاقة للفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم كفاية مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية والخدماتية وكفاية مستوى الإفصاح في شركات الطاقة والشركات، ووجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية والأبعاد المالية.

الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، معلومات مالية، تقارير مالية.

تصنيف JEL: M 04 ، N 02.

Abstract: The aim of this study is to know the level of disclosure of financial information in the financial reports of Algerian economic companies according to the financial accounting system and its sufficiency for users of financial reports, by analyzing and measuring the level of disclosure in financial information in a sample of Algerian economic companies that differ in their activities, by preparing A disclosure index consisting of 72 items distributed into six financial dimensions that show the impact of the financial dimensions on the level of disclosure in financial information, as the level of disclosure was measured in 106 financial statements and 24 annual reports for five Algerian economic companies, including those active in industry, services and energy for the period from 2014 to 2018 target.

This study reached several results, the most important of which are the insufficient level of disclosure in the financial reports of industrial and service companies, the adequacy of the level of disclosure in energy companies and companies, and the existence of a correlation between the level of disclosure in the financial information and the financial dimensions.

Key words: accounting disclosure, financial information, financial reports.

Jel Classification Codes:M 04 ،N 02.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

بعد فضائح وول ستريت المالية سنة 2001 نادت المنظمات المهنية بزيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية، وفي سنة 2007لبت الجزائر النداءواستبدلت المخطط الوطني للمحاسبة بنظام محاسبي جديد مقتبسا لمعايير المحاسبة الدولية ومتماشيا مع الأحداث الاقتصادية العالمية التي، وعرف هذا النظام بالنظام المحاسبي المالي والذي دعم بالقرار المؤرخ في 26جويلية2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وهذا من أجل تمكين جميع المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية في جل أنحاء العالم من قراءة وتحليل التقارير المالية للشركات الاقتصادية المحلية والأجنبية الناشطة في الجزائر، وقد شرعت الجزائر في تطبيق هذا النظام سنة 2010 تنفيذا لخططها الاقتصادية والمالية الجديدة والمساهمة في الحصول على قوائم مالية صادقة تعبر عن الوضع المالي والاقتصادي للشركات الناشطة في الجزائر وكذلك لتفعيل أداء السوق المالي في الجزائر.

فمنذ تطبيق النظام المحاسبي المالي نشرت الشركات الاقتصادية الجزائرية العديد من تقاريرها المالية التي تم استخدامها من قبل العديد من الأطراف الذين كانوا يبحثون عن ضالتهم في هذه التقارير، لكن هل هذه المعلومات التي كانوا يبحثون عنها كانت بالقدر الكافي وملتزم في الإفصاح عنها وفق أسس وقواعد النظام المحاسبي المالي أو لم تكن بالقدر الكافي وغير ملتزم في الإفصاح عنها وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي، هنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تحليل مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وهذا من خلال إعداد مؤشر وفقا لأسس وقواعد النظام المحاسبي المالي لقياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية.

2.1. اشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة بين مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير المالية وكفايته بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية؟

3.1. فرضيات الدراسة: يتطلب الإجابة عن إشكالية الدراسة وعن اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية حسب طبيعة نشاطها.

4.1. أهمية الدراسة: يمكن أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة الشركات الاقتصادية الجزائرية في تحسين مستوى إفصاحها في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، ويمكن أن تفيد الباحثين في المجال المحاسبي من معرفة مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك يمكن أن تفيد المهتمين بالمجال المحاسبي في الجزائر من تشخيص مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وإلى:

- ✓ معرفة مستوى الإفصاح لدى الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- ✓ التعرف على العوامل المؤثرة في كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- ✓ صياغة مقترح لتعزيز مستوى الإفصاح لدى الشركات الاقتصادية الجزائرية.

6.1. **منهجية الدراسة:** في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي في الجانب النظري من خلال جمع المفاهيم والمعلومات التي لها علاقة بالموضوع، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

2. الإفصاح في التقارير المالية

1.2.التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي: ظهرت أهمية مبدأ الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة وكذلك إلزام قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية، ونتيجة لزيادة حجم الاستثمارات والمضاربة في أسهم الشركات أدى إلى زيادة الطلب على المزيد من الإفصاح.(عاشور، 2008، صفحة 22)

ففي سنة 1844 بإنجلترا صدر أول قانون يفرض على الشركات الإنجليزية ذات المسؤولية غير المحدودة إصدار قوائم مالية ولم يتضمن نصا يتعلق بشكل أو مضمون هذه القوائم لأن المعلومات المحاسبية كانت حينئذ من الأسرار التي لا يجوز الكشف عنها، وفي سنة 1845 أورد نصا ألزم بمقتضاه مديري الشركات بإعداد ميزانية عمومية والتوقيع عليها، بحيث تكون عادلة وشاملة وأن يتم مراجعتها بواسطة واحد أو أكثر من باقي الملاك مع استمرار إصدار القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي، وفي سنة 1862 صدر قانون يفصل مهام المراجع ووضع نموذجا لشهادة المراجع التي يرفقها بالميزانية العمومية، أما سنة 1879 صدر قانون يلزم البنوك ذات المسؤولية المحدودة أن تفصح عن قوائمها المالية سنويا على أن يتم اعتمادها من مراجع مستقل ومحايد، وفي سنة 1900 صدر قانون يلزم شركات الأموال المسجلة أن تنشر قوائمها المالية بعد اعتمادها من مراجع قانوني محايد مع إضافة عدة قواعد أخرى أهمها أن تفصح أي شركة جديدة في أول اجتماع للمساهمين ملخصا بالمتحصلات والمدفوعات التي حدثت منذ تكوين الشركة بحيث تتضمن مصروفات التأسيس والعقود المبرمة والأسهم المصدرة، وفي سنتي 1928-1929 صدر قانونان يلزم بالإفصاح عن قائمة الدخل لأول مرة وكذلك التمييز في الميزانية بين الأصول المتداولة والثابتة وأساليب تقييمها.(وصفي عبد الفتاح، 2009، الصفحات 21-25 بتصرف)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فبداية الاهتمام بالإفصاح المحاسبي كانت سنة 1933 حيث صدر قانون فرض على أي شركة تصدر أسهم لأول مرة، أن تودع لدى الهيئة الحكومية قائمة تتضمن كل المعلومات المالية الهامة والجوهرية التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرين وأن يتم الإفصاح عن هذه المعلومات في نشرة الاكتتاب.(وصفي عبد الفتاح، 2009، صفحة 29)

وفي سنة 1974 صدر تشريع عن الكونغرس يلزم فيه البنوك التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة (SEC) وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات لشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة، وقد ترتب على ما سبق انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سيمتين رئيسيتين(علي عبد الصمد، 2017، الصفحات 176-177 بتصرف):

- ✓ اتساق نطاق هذا الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات؛
- ✓ تمثلت بتحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي ظهر كقانون يفرض على الشركات إصدار قوائمها المالية، ثم توسع ليلزم مديري الشركات بإعداد الميزانية العمومية والتوقيع عليها، ومع مرور الزمن ومواكبة للتطورات الاقتصادية أصبح الإفصاح وسيلة لحماية مصالح المستثمرين والمساهمين، وهذا من خلال إلزام البنوك بأن تعد قوائمها المالية من

طرف مراجع محايد ومستقل، كما توسع نطاق القواعد التي فرضتها القوانين السارية المفعول، حيث ألزمت شركات الأموال بمصادقة المراجع القانوني المحايد لقوائمها المالية التي ستعرضها على الجمهور وهذا من أجل ضمان معلومات محاسبية شفافة تهدف إلى خدمة المستثمرين والمساهمين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية، الأمر الذي جسد الإفصاح المحاسبي من خلال خاصيتي الشمول والعدالة وكذلك خاصيتي الصدق والصحة.

2.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي: يتناول هذا العنصر المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإفصاح، وذلك من خلال استعراض أهم المفاهيم وتوجهات الكتاب والمنظمات الذين تطرقوا للإفصاح المحاسبي.

1.2.2. المفهوم اللغوي للإفصاح: تعني كلمة الإفصاح لغة بيان الشيء وإظهاره وكشف الخفي والغامض عن الآخرين، ويقال أفصح اللبن أي وضح، وفصاحة اللبن أي خلص مما يشوبه، وفصاحة الرجل تعني انطلق لسانه بكلام صحيح وواضح، ويقال أفصح الأمر أي وضح، وأفصح النهار أي خلا من الغيم، ويقال رجل فصيح أي يحسن البيان ويميز جيد الكلام من رديئة، وكلام فصيح يعني سليم واضح يدرك السمع حسنه والعقل دقته، ولسان فصيح تعني طلق يعين صاحبه على إجادة التعبير.(الججاوي و المالكي، 2017، صفحة 17)

ولقد ورد في الذكر الحكيم على لسان سيدنا موسى عليه السلام مخاطبا الله عز وجل، قال تعالى "وأخي هارون هو أفصح مني لسانا فأرسله معي ردءا يصدقني إني أخاف أن يكذبون"(القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 34)

2.2.2. المفهوم الاصطلاحي للإفصاح: تعددت الكتابات حول الإفصاح من عدة باحثين ومنظمات وفي ما يلي نذكر أهمها:

- ✓ **مونيتز (Moonitz)** "يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة."(ربا ماجد، 2017، صفحة 84)
- ✓ **هاندريكسن(Hendrickson)** " الإفصاح هو عرض وتوصيل المعلومات بصورة تظهر القوائم المالية غير مضللة ومفهومة وملائمة لمستخدميها."(الججاوي و المالكي، 2017، صفحة 19)
- ✓ **الشيرازي** "عرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية."(الججاوي و المالكي، 2017، صفحة 19)
- ✓ **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)** " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم."(ربا ماجد، 2017، صفحة 84)
- ✓ **مجلس المبادئ المحاسبية (APB)** "إن الإفصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد عن الأسهم، وتهم الدولة لغرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها فضلا عن معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة."(الججاوي و آل فتح الله، 2017، صفحة 25)

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي هو عملية توصيل المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية، بغية معرفتهم بالوضعية المالية للمنشأة دون تضليلهم من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، على أن تكون هذه المعلومات معروضة بلغة ملائمة وفي الوقت المناسب وسهلة الفهم.

3.2. أنواع الإفصاح المحاسبي

1.3.2. أنواع الإفصاح المحاسبي: تتباين الآراء حول نوع وحجم المعلومة الواجب ذكرها في القوائم المالية والشكل الذي تظهر به والإيضاحات المصاحبة لهذه المعلومة ليتسنى الإفادة منها بالشكل الصحيح من قبل مستخدميها، والإدارة التي هي مسؤولة عن إعداد القوائم المالية تنظر لمستوى الإفصاح من زاوية أخرى بما لا يضر مصالحها ولا يضيف تكاليف جديدة عليها، وهناك عدة أنواع من الإفصاح المحاسبي تختلف باختلاف الأساس الذي تم من خلاله تقسيم هذه الأنواع وهي(الجحاوي و المالكي، 2017، صفحة 23):

- ✓ **من حيث تغطية الإفصاح لحاجات مستخدمي التقارير المالية:** وينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

- **الإفصاح الكافي (Adequatedisclosure):** ويعد من أكثر مفاهيم الإفصاح شيوعا في الاستخدام ويفترض أدنى مقدار من الإفصاح المحاسبي بما يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة، وهو ما تقبله الإدارة المنصفة القيام به إذ أنه يلبي احتياجات كافة الأطراف المستفيدة، وفي هذا النوع من الإفصاح على الإدارة إظهار كافة الحقائق الجوهرية المتعلقة بالمركز المالي ونتائج الأعمال للمستخدمين إما ضمن القوائم الأساسية أو في الملاحظات المرفقة.
- **الإفصاح العادل (المنصف) (Fairdisclosure):** يرتبط هذا المستوى بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات، ويكون الإفصاح عادلا عند معاملة كافة فئات مستخدمي المعلومات بصورة متماثلة ومتساوية، مما يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت، والعدالة في هذا النوع تقتضي في عرض عناصر القوائم المالية، وفي إيصال جميع المعلومات إلى المستخدمين بنفس القدر وفي نفس المدة بحيث لا يكون هناك تحيز إلى جهة معينة أو طرف معين.(علي عبد الصمد، 2017، صفحة 183)
- **الإفصاح الشامل (Full disclosure):** ويعني أن يكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة، أي ضمان عدم إخفاء أي معلومة.(الجحاوي و العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، 2017، صفحة 60)

ويشير أيضا إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومة ذات أثر محسوس على القارئ، ولا يقتصر الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.(ربا ماجد، 2017، صفحة 92)

من خلال عرض أنواع الإفصاح المختلفة لحاجات مستخدمي التقارير المالية يرى الباحث بأن الإفصاح الكافي يوفر الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، أما الإفصاح العادل فهو مطلب أخلاقي يهدف إلى معاملة متكافئة لكافة مستخدمي القوائم المالية، أما الإفصاح الشامل يضمن عدم إخفاء أي معلومة في القوائم المالية.

- ✓ **من حيث الهدف من الإفصاح المحاسبي:** ويوجد نوعين من الإفصاح المحاسبي وهما:

- **الإفصاح الوقائي (Protective disclosure):** ويهدف إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محددة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل كما يعتمد على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة بسيطة ومفهومة، وينطلق هذا الإفصاح من فرض أن المستخدم الرئيسي للمعلومات هو المستثمر الخارجي عموما ويجب أن يتصف هذا الإفصاح بثلاث صفات وهي أن يكون كاملا وكافيا وعادلا.(الجحاوي و العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، 2017، صفحة 61)

- **الإفصاح التثقيفي (Informative disclosure):** ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي ومن أمثلته(النجار، 2017، صفحة 21):

- الإفصاح عن التنبؤات المالية؛
- الفصل بين البنود العادية وغير العادية في القوائم المالية؛
- الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي؛
- الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم؛
- التطور التاريخي للأنشطة، خطط الإدارة وأهدافها في المستقبل.

وعليه يتضح للباحث أن هناك اختلاف بين نوعي الإفصاح سالفي الذكر حيث أن الإفصاح الوقائي يعبر عن وجهة نظر تقليدية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهذا من خلال تركيزه على الدراية المحدودة للمستثمر في تحليل التقارير المالية، أما الإفصاح التثقيفي فإنه يتبنى وجهة نحديثة أو معاصرة وهذا من خلال اتساع البنود المفصح عنها بالإضافة إلى الخبرة المطلوبة في مستخدمي التقارير المالية في استغلال المعلومات وتوظيفها في اتخاذ القرار الصائب.

✓ **من حيث درجة الإلزام في عرض المعلومات المحاسبية:** ويمكن تقسيم الإفصاح من حيث درجة الإلزام إلى نوعين وهما:

- **الإفصاح الإلزامي (Mandatorydisclosure):** وهو يتضمن جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقا للتنظيمات واللوائح مثل قوانين الشركات، لوائح أسواق رأس المال ومعايير المحاسبة القابلة للتطبيق، وترجع أهمية هذا النوع من الإفصاح إلى إلزام الكيانات بالإفصاح عن المعلومات التي قد ترغب في إخفائها.
- **الإفصاح الطوعي (Voluntarydisclosure):** قد تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات إضافية طوعية ودون إلزام من القوانين أو المنظمات المهنية، وذلك بغرض توفير معلومات إضافية إلى أصحاب المصالح ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الشركة، وقد شجعت الكثير من المنظمات المهنية الشركات على ممارسة هذا النوع من الإفصاح فمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على سبيل المثال وفي جهوده الرامية لتحسين الإفصاح المحاسبي شكل لجنة لهذا الغرض وحدد نطاق عملها بالآتي:

- دراسة الممارسة الحالية للإفصاح الطوعي لأنواع معينة من المعلومات والتي يجدها مستخدميها مهمة لأغراض اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بهم؛
- تطوير توصيات جديدة للتناسق مع متطلبات الإفصاح في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وتقليل الإفراط في تقديم المعلومات؛
- دراسة النظم الحالية لتسليم المعلومات إلكترونيا والاهتمام بنتائج التكنولوجيا المتعلقة بالإفصاح عن الأعمال المستقبلية للوحدة الاقتصادية.

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن الإفصاح الإلزامي يتميز بصفة الإلزام أي صادر عن لوائح وقوانين والخروج عنه يمثل الخروج عن المبادئ المطلوبة، أما الإفصاح الطوعي فهو إفصاح إعلامي نصحت به العديد من المنظمات المهنية.

4.2. أهداف الإفصاح المحاسبي: يهدف الإفصاح المحاسبي إلى:

✓ وصف البنود المعترف بها وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود، عدا تلك القياسات المندرجة في الكشوف المالية كتحديد القيمة العادلة المقدمة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية؛

- ✓ وصف البنود الغير معترف بها وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون المباشرة للآخرين؛
- ✓ توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف بها وغير المعترف بها، كتوضيح سياسة الشركة فيما يتعلق بالرهن؛
- ✓ توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي الكشوف المالية بمقارنتها مع معلوماتها التي نشرت عبر سنوات مختلفة أو مع معلومات مؤسسات أخرى تنشط في نفس المجال؛
- ✓ توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛
- ✓ مساعدة المستثمرين في تقدير العائد عن الاستثمار، كتحديد نسبة توزيعات الأسهم؛
- ✓ الإفصاح المحاسبي يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية.

ويرى الباحث أن الهدف من الإفصاح المحاسبي هو إعطاء صورة شاملة حول نشاطات المنشأة خلال فترة زمنية محددة، من أجل حماية مستخدمي التقارير المالية وتوفير لهم المعلومات المفيدة التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

3. متطلبات الإفصاح المحاسبي

يرى البعض أن متطلبات الإفصاح المحاسبي تتمثل في:

1.3. متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية: تتضمن السياسات المحاسبية المبادئ والأسس والعرف المحاسبي والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة لإعداد ونشر القوائم المالية، ونظرا لأن هناك سياسات محاسبية مختلفة يمكن إتباعها في معالجة الموضوع الواحد، فإنه يتعين على الإدارة أن تختار ما يعتبر في تقديرها أكثر السياسات ملاءمة لظروف المنشأة بما يكفل تصوير مركزها المالي ونتائج أعمالها تصويرا سليما.(أبو الفتوح، 1996، صفحة 50)

كما تختلف السياسات المحاسبية من وقت لآخر ومن منشأة لأخرى، ولا بد أن نعترف باختلافنا في تطبيق السياسات المحاسبية، لذلك لابد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية، ويوجد ثلاثة اعتبارات يجب أن تتحكم في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتقييمها من قبل إدارة المنشأة عند إعدادها لقوائمها المالية الختامية وهي الحيطة والحذر، الحقيقة أو الجوهر قبل الشكل، الأهمية النسبية؛ كما أن استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية ينتج عنه قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.(رزق، 2006، الصفحات 374-375 بتصرف)

وعلى ضوء ما سبق نلاحظ بأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يهدف إلى مساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم بشكل صحيح من خلال عدم تضليلهم في المعلومات المحاسبية المعروضة بحيث يجب أن تكون دقيقة وواضحة لا يشوبها أي غموض.

2.3. متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة: يعتبر الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة من أهم الإفصاحات، وذلك لاطلاع المستفيدين من القوائم المالية على العمليات التي تمت بين المنشأة والأطراف ذوي العلاقة، والهدف من هذا هو الإفصاح وبشكل واضح عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع الأطراف ذوي العلاقة سواء كان

لهم أرصدة في آخر العام أو عدمه، ويلزم أن يشمل الإفصاح تحديدا لذوي العلاقة وطبيعتها ونوع العمليات وقيمتها وأرصدتها. (ابراهيم الحميد، 2009، صفحة 633)

ويتمثل الإفصاح في القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة في ما يلي(مطر و السويطي، 2008، الصفحات 380-381 بتصرف):

- ✓ الإفصاح عن العلاقات بين الشركة الأم والشركات التابعة بغض النظر عن طبيعة المعاملات بينهم، كما تفصح عن اسم الشركة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، وفي حالة عدم توفر بيانات مالية للاستخدام العام يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر شركة أم تقوم بذلك؛
- ✓ الإفصاح عن تعويضات ومنافع موظفي الإدارة الرئيسية أثناء التوظيف وبعده، منها قصيرة وطويلة الأجل، ومنافع نهاية الخدمة والدفع على أساس الأسهم؛
- ✓ الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين الأطراف في حالة وجود معاملات بينهم متمثلة في مبالغ المعاملات والأرصدة المعلقة والضمانات المقدمة أو المستلمة، كذلك المصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها؛
- ✓ الإفصاح عن الشركة الأم والمنشآت ذات السيطرة المشتركة، والشركات التابعة والزميلة والمشاريع التي تشارك فيها المنشأة، وكذلك موظفي الإدارة الرئيسية للشركة الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

نستنتج مما سبق أن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة لها تأثير على نتائج المنشأة لذلك يجب الإفصاح عن كل المعاملات التي تتم بين المنشأة وبين الأطراف التي تؤثر على قرارات المنشأة.

3.3. متطلبات الإفصاح عن الأحداث اللاحقة: الأحداث اللاحقة هي تلك الأحداث التي قد تكون في صالح المنشأة والتي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية(أبو الفتوح، 1996، صفحة 77)، ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من الأحداث في هذا المجال(إلدون س و هندريكسن، 2008، الصفحات 776-777 بتصرف):

1.3.3. الأحداث التي تؤثر مباشرة على المقادير التي تظهرها القوائم المالية: وتبرز هذه الأحداث من المعرفة غير الكاملة خلال الفترة المحاسبية، وتؤدي هذه الأحداث إلى تغيرات في القيم المقدرة نتيجة للمعرفة المكتسبة اللاحقة على تاريخ الميزانية مثل (إفلاس أكبر عملاء المنشأة خلال هذه الفترة، التقدير الخاطئ للديون المشكوك فيها) فلو أتيحت هذه المعلومات مبكرا وبدرجة كافية، وجب تعديل القوائم المالية قبل نشرها وإذا كانت المعلومات السابقة متأخرة فإنه يفصح عنها بوسائل أخرى ما لم تعتبر القوائم خاطئة.

2.3.3. الأحداث التي تؤثر على استمرار التعبير الصادق لقيم الميزانية العمومية أو العلاقات بين أصحاب الحقوق: لا يؤثر هذا النوع من الأحداث بصورة مباشرة على القوائم المالية للسنة السابقة، بل يرجح تأثيرها بصورة جوهرية على القرارات التي تعتمد على هذه القوائم، وتتضمن هذه الأحداث ما يلي:

- ✓ الأحداث التي تؤثر بصورة جوهرية على الهيكل المالي للمنشأة، أو على العلاقات الحالية أو المستقبلية بين أصحاب الحقوق فيها؛
- ✓ الأحداث التي تؤثر على الدخل المحتمل أو التوزيعات المحتملة للفترة التي تلي الفترة التي تتضمنها التقارير أو الفترات التالية.

حيث أوضح مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) أن هذه الأحداث لا تتطلب تعديلا بل يضح بالإفصاح عنها، ويعتبر الإفصاح الصحيح عن هذه الأحداث مهما مثلما هو بالنسبة للأحداث المشابهة التي تحدث خلال فترة التقرير.

3.3.3.الأحداث التي قد تؤثر على العمليات أو القيم المستقبلية بدرجة مهمة: وتؤدي هذه الأحداث إلى آثار غير معروفة أو غير مؤكدة على الدخول والقيم المستقبلية، ومن أمثلة ذلك (ظروف السوق، الأسعار المؤثرة على المنشأة، السياسات الإدارية الجديدة، توقيع عقد رئيسية، ظروف اقتصادية)، حيث أوضح مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أن الإفصاح عن هذه الأحداث يكون مطلوبا حيث تطبق هذه التوصيات التي تم التطرق لها سالفا على الإفصاح في القوائم المالية التي تم مراجعتها.

مما سبق نستنتج أن هناك أحداث لها تأثير مباشر على القوائم المالية وأحداث ليس لها تأثير مباشر، لهذا يجب على المنشأة الإفصاح عنها من أجل تقديم معلومات أفضل لمستخدمي القوائم المالية.

4.3. متطلبات الإفصاح عن الشكوك حول استمرار المنشأة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المنشأة، حيث بناء على الفقرة 23 من المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"، يجب على إدارة المنشأة عند إعدادها للقوائم المالية إجراء تقييم لمدى قدرة المنشأة عل البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد القوائم المالية عل أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لتصفية المنشأة أو التوقف عن النشاط أو ليس لديها بديل حقيقي سوى أن تفعل ذلك، وفي حالة أن المنشأة غير مستمرة يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد وكذلك عندما لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية، وسبب عدم اعتبار أن المنشأة مستمرة.(رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، 2010، صفحة 93)

5.3.متطلبات الإفصاح عنالالتزامات المحتملة: الالتزامات المحتملة هي الالتزامات التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد من الممكن أن ينتج عنها أثر مالي عند التسوية، مثل (القضايا المرفوعة ضد المنشأة، المنازعات مع أطراف أخرى)، وعندما تتأكد بعض الالتزامات تدخل ضمن بند من بنود القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت والتي لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية.(رزق، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، 2006، الصفحات 379-380 بتصرف)

ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأن للإفصاح متطلبات متعددة أهمها السياسات المحاسبية وكذلك العمليات مع ذوي العلاقة، الأحداث اللاحقة، الشكوك حول استمرار المنشأة والالتزامات المحتملة، كل هذه المتطلبات تساعد مستخدميالتقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية

4. تحليل النتائج:

لمعرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية تم إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المعلومات في الماليةلـ (مجمع صيدال، أن سي أ الرويبة ينشطان في مجال الصناعة) و(سلسة الأوراسي، الشركة المركزية لإعادة التأمين ينشطان في مجال الخدمات) و(مجمع سوناطراك ينشط في مجال الطاقة). حيث يتكون المؤشرمن 72 بنداتمت صياغتها بالاعتماد على النظام المحاسبي الماليمقسمة إلى 06أبعاد مالية، البعد الأول خاص بعرض القوائم المالية ويتكون من 05 بنود، أما البعد الثاني خاص بالميزانية ويتكون من 20 بندا البعد الثالث يخص جدول حساب النتائج ويتكون من 16 بندا البعد الرابع خاص بجدول سيولة الخزينة ويتضمن 16 بندا البعد الخامس خاص بجدول تغير الأموال الخاصة ويحتوي على 05 بنود، أما البعد السادس يخص قائمة الملاحق ويتألف من 10 بنود.كما تم إعداد هذهالأبعاد لقياسمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في القوائم المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية من خلال

معرفة مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية وهذا حسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتعلق المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

كما تم إعطاء درجات قياس لبنود المؤشر وهذا حسب سلم ريكارت الثلاثي وتتراوح من 0 إلى 2 وهي الدرجة 0، الدرجة 1، الدرجة 2، تمنح الدرجة 0 للبند الذي لم يتم الإفصاح عنه، أما الدرجة 1 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه لكن غير مطابق لمتطلباتالإفصاح في النظام المحاسبي المالي، أما الدرجة 2 تمنح للبند الذي تم الإفصاح عنه ومطابق لمتطلباتالإفصاح في النظام المحاسبي المالي، أما بخصوص البنود التي لا تكون موجدة أصلافي القوائم الماليةفهي تعتبر بنود غير مفصح عنها وتمنح الدرجة 0 أيضا ما عدا بعض البنود التي تخض المجمعات.

كما تم تحديد الحد الأدنى من المعلومات المالية في هذا المحور بـ 72 نقطة، أي ما نسبته 50% وهذا للحكم على كمية المعلومات المالية، فإذا لم تتجاوز نسبة 50% فيعتبر الإفصاح غير كافي من حيث الكمية أما إذا تجاوزت 50% فيعتبر كافي من حيث الكمية

وتتمثل عينة الدراسة في 106 قائمة مالية و24 تقريراسنويالخمسة شركات اقتصادية جزائرية تخضع للنظام المحاسبي المالي وتنشط في الصناعة والخدمات والطاقة، كما تم استبعاد المؤسسات التي لا تخضع للنظام المحاسبي المالي كالمصارف والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية التي لا تخضع لأحكام النظام المحاسبي المالي.

أما متغيرات الدراسة تتمثل في المتغيرات المستقلة وهي:**المتغير المستقل الأول:** الإفصاح عن عرض القوائم المالية، **المتغير المستقل الثاني:** الإفصاح عن الميزانية، **المتغير المستقل الثالث:** الإفصاح عن جدول حساب النتائج، **المتغير المستقل الرابع:** الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، **المتغير المستقل الخامس:** الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، **المتغير المستقل السادس:** الإفصاح عن قائمة الملاحق. أما **المتغير التابع يتمثل في:** كفاية الإفصاح في المعلومات الماليةفي التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

النموذج الرياضي للدراسة

للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في هذه الدراسة، وذلك لتوضيح تأثير كل بعد من الأبعاد المالية على مستوى الإفصاح في المعلومات المالية.

ويتكون هذا النموذج من ستة معادلات انحدار خطي بسيط تفسر العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق) والمتغير التابع (كفاية الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية).

$$y= \alpha_1 + \beta_1.x_1 + e_i \text{.....(1)}$$

$$y= \alpha_2 + \beta_2.x_2 + e_i \text{ .....(2)}$$

$$y= \alpha_3 + \beta_1.x_3 + e_i \text{ .....(3)}$$

$$y= \alpha_4 + \beta_4.x_4 + e_i \text{ .....(4)}$$

$$y= \alpha_5 + \beta_5.x_5 + e_i \text{ .....(5)}$$

$$y= \alpha_6 + \beta_6.x_6 + e_i \text{ .....(6)}$$

حيث أن: **y:** المتغير التابع.

$\beta_{1...6}$،$\alpha_{1...6}$: معلمات النموذج

$x_{1...6}$: المتغيرات المستقلة.

e_i: الخطأ المعياري

1.4. تحليل مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية: سيتم تحليل مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية الجزائرية والمتمثلة في مجمع صيدال وشركة أن سي أ الرويبة، لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، وذلك من خلال قياس كفاية الإفصاح في المعلومات المالية.

الجدول 1: من أجل دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الصناعية والمتغيرات المفسرة (عرض القوائم المالية، الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، قائمة الملاحق) تم استخدام نموذج رياضي يتمثل في الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبرت فيه متغيرات (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق) متغيرات مستقلة وكفاية الإفصاح في المعلومات المالية كمتغير تابع، كما أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة (المتغير الأول، المتغير الثاني، المتغير الثالث، المتغير الرابع، المتغير الخامس) وذلك من خلال قيم F البالغة (33.517، 9.729، 9.729، 20.126، 61.134) بدلالة sig (0.000، 0.014، 0.014، 0.002، 0.000) على التوالي وهي دالة إحصائيا ويعني هذا أنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 80.70% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكمية الإفصاح عن عرض القوائم المالية بقيمة 0.501، وهذا يعني أنه كلما تحسنت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في عرض القوائم المالية تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.501 وحدة؛ وكذلك نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 54.90% من التباين الحاصل في المتغير التابع وبلغت قيمة Beta في كمية الإفصاح عن الميزانية 1.292، وهذا يعني أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في الميزانية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح بمقدار 1.292 وحدة؛ إضافة إلى أن المتغير المستقل الثالث أيضا يفسر 54.90% من التباين الحاصل في المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول حساب النتائج والتي بلغت 1.033، ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بوحدة زاد مستوى الإفصاح بقيمة 1.033 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الرابع الذي يفسر 71.60% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة بلغت 0.575، وهذا يدل أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة بوحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.575 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الخامس الذي يفسر 88.40% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة 0.179، ويعني هذا أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة واحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.179 وحدة؛ أما المتغير المستقل السادس فالنتائج أظهرت عدم معنوية الانحدار وهذا من خلال قيمة F البالغة 0.312 بمستوى دلالة sig 0.592 غير دال إحصائيا وهذا يدل على عدم وجود تأثير لكمية الإفصاح في قائمة الملاحق على مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الصناعية، ومنه معادلات الانحدار تكون كما يلي:

$$y = 0.490 + 0.501.x1$$

$$y = -1.222 + 1.292.x2$$

$y = -0.318 + 1.033.x3$

$y = 0.815 + 0.575.x4$

$y = 0.981 + 0.179.x5$

$y = 1.221 + 0.161.x6$ (غير دالة إحصائيا)

إذا من خلال تحليل كمية الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الصناعية، تبين أن الإفصاحات المالية كافية من حيث الكمية ولا يوجد التزام في الإفصاح عنها وفق ما نص عنه النظام المحاسبي المالي، والجدول 2يوضح ذلك:

الجدول 2:من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإفصاح في الأبعاد المالية تراوحت بين95% كأعلى نسبة و 3.50% كأقل نسبة ، حيث كان الإفصاح كافيا وملتزم به وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي في كل من بعد الميزانية بنسبة 95% كأعلى نسبة ثم تليها نسبة الإفصاح في بعد جدول حساب النتائج بقيمة 75% وتليها نسبة الإفصاح في بعد عرض القوائم المالية بقيمة 74% وبعدها نسبة الإفصاح في بعد جدول تغير الأموال الخاصة بقيمة 70% ، بينما لم يكن الإفصاح كافيا وغير ملتزم به وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي في بنود جدول سيولة الخزينة بنسبة 36.25% وكذلك لم يكن هناك إفصاح كافي في بعد قائمة الملاحق بأدنى نسبة 3.50% ، أما الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الصناعية كان كافيا من بنسبة 61.55%.

2.4. تحليل مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الخدماتية: سنتاول تحليل مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الجزائرية الخدماتية والمتمثلة في سلسلة الأوراسي للفندقة والشركة المركزية لإعادة التأمين للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018، وذلك من خلال قياس كفاية الإفصاح في المعلومات المالية.

الجدول 3:من أجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع (كفاية الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الخدماتية) وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول تغير سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة وذلك من خلال قيم F البالغة (187.334، 19.253، 96.692، 15.913، 9.519، 31.653) بمستوى دلالة sig (0.000، 0.002، 0.000، 0.004، 0.015، 0.000) على التوالي وهي دالة إحصائيا كما توضح النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 95.90% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، كما بلغت قيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكمية الإفصاح في عرض القوائم المالية بقيمة 0.250، وهذا يعني أنه كلما زادت وحدة من كمية الإفصاح في عرض القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.250 وحدة؛ وكذلك نلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 70.60% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين بلغت قيمة Beta في كمية الإفصاح في الميزانية 1.363، وهذا يعني أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في الميزانية بوحدة تحسن مستوى الإفصاح بمقدار 1.363 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الثالث يفسر 92.40% من التباين الحاصل في المتغير التابع مع العلم أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بلغت 2.244، بمعنى أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بوحدة واحدة زاد مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بقيمة 2.244 وحدة؛ والمتغير المستقل الرابع الذي يفسر 66.50% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة

كانت 0.972، وهذا يدل أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.972 وحدة؛ أما المتغير المستقل الخامس يفسر 54.30% من التباين الحاصل في المتغير التابع كما بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة 0.391، ويعني هذا أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.391 وحدة؛ أما المتغير المستقل السادس فهو يفسر 79.80% من التباين الحاصل في المتغير التابع، في حين بلغت قيمة Beta لكمية الإفصاح في قائمة الملاحق 0.444 ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في قائمة الملاحق بوحدة واحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.444 وحدة، ومنه معادلات الانحدار تكون كما يلي:

$$y = 0.986 + 0.250.x_1$$

$$y = -1.305 + 1.363.x_2$$

$$y = -1.900 + 2.244.x_3$$

$$y = 0.378 + 0.972.x_4$$

$$y = 0.614 + 0.391.x_5$$

$$y = 1.220 + 0.444.x_6$$

إذا من خلال تحليل كمية الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الخدماتية، تبين أن الإفصاحات المالية كافية من حيث الكمية ولا يوجد التزام في الإفصاح عنها وفق ما نص عنه النظام المحاسبي المالي، والجدول 4 يوضح ذلك:

الجدول 4: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإفصاح في الأبعاد المالية تراوحت بين 96.50% كأعلى نسبة و12% كأقل نسبة، حيث كان الإفصاح كافيا وملتزم به وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي في كل من بعد الميزانية بنسبة 96.50% ثم تليها نسبة الإفصاح في بعد جدول تغير الأموال الخاصة بقيمة 91% وتليها نسبة الإفصاح في بعد جدول حساب النتائج بقيمة 71.85% وبعدها نسبة الإفصاح في بعد عرض القوائم المالية بقيمة 68% ، بينما لم يكن الإفصاح كافيا وغير ملتزم به وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي في بعد جدول سيولة الخزينة بنسبة إفصاح قيمتها 48.75% وكذلك لم يكن هناك إفصاح كافي في بعد قائمة الملاحق بأدنى نسبة إفصاح قيمتها 12%، أما الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الخدماتية كان كافيا بنسبة 66.30%.

3.4. تحليل مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات الطاقة: سيتم تحليل مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات الطاقة الجزائرية والمتمثلة في مجمع سوناطراك، لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، وذلك من خلال قياس كفاية الإفصاح في المعلومات المالية.

الجدول 5: من أجل دراسة العلاقة بين المتغير التابع (كفاية الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية لشركات الطاقة) والمتغيرات المستقلة (الإفصاح عن عرض القوائم المالية، الإفصاح عن الميزانية، الإفصاح عن جدول حساب النتائج، الإفصاح عن جدول تغير سيولة الخزينة، الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة، الإفصاح عن قائمة الملاحق) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لتفسير ذلك، حيث أظهرت نتائج الانحدار معنوية نموذج الانحدار للمتغير المستقل الثاني والثالث والرابع وذلك من خلال قيم F البالغة (49.980، 59.329، 59.329) بمستوى دلالة (0.006، 0.005، 0.005) على التوالي وهي دالة إحصائيا، كذلك أظهرت نتائج الانحدار عدم معنوية نموذج الانحدار للمتغير المستقل الأول والخامس

والسادس وذلك من خلال قيم F البالغة (2.448، 1.624، 5.685) بمستوى دلالة (0.216، 0.292، 0.097) على التوالي وهي غير دالة إحصائيا كما تبين النتائج أن المتغير المستقل الأول يفسر 44.90% من التباين الحاصل في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R^2، وقيمة Beta التي توضح العلاقة بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكمية الإفصاح في عرض القوائم المالية بقيمة 0.799، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت وحدة واحدة من كمية الإفصاح في عرض القوائم المالية ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.799 وحدة؛ ونلاحظ أن المتغير المستقل الثاني يفسر 94.30% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين بلغت قيمة Beta في كمية الإفصاح في الميزانية 0.972، وهذا يفسر أنه كلما زادت كمية الإفصاح في الميزانية بوحدة زاد مستوى الإفصاح بمقدار 0.972 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الثالث يفسر 95.20% من التباين الحاصل في المتغير التابع علما أن قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بلغت 0.569، ويعني هذا أنه كلما تحسنت كمية الإفصاح في جدول حساب النتائج بوحدة تحسن مستوى الإفصاح بقيمة 0.569 وحدة؛ كذلك المتغير المستقل الرابع الذي يفسر 95.20% من التباين الحاصل في المتغير التابع وقيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة كانت 1.519، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت كمية الإفصاح في جدول سيولة الخزينة بوحدة ارتفع مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 1.519 وحدة؛ أما المتغير المستقل الخامس يفسر 35.10% من التباين الحاصل في المتغير التابع في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة 0.235، ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة بوحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 0.235 وحدة؛ والمتغير المستقل السادس فهو يفسر 65.50% من التباين الحاصل في المتغير التابع، في حين قيمة Beta لكمية الإفصاح في قائمة الملاحق 1.181 ويعني هذا أنه كلما زادت كمية الإفصاح في قائمة الملاحق بوحدة واحدة تحسن مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بمقدار 1.181 وحدة، ومنه معادلات الانحدار تكون كما يلي:

$$y = -0.49 + 0.799.x1 \text{ (غير دالة إحصائيا)}$$

$$y = -0.014 + 0.972.x2$$

$$y = 0.293 + 0.569.x3$$

$$y = -0.157 + 1.519.x4$$

$$y = 0.719 + 0.235.x5 \text{ (غير دالة إحصائيا)}$$

$$y = 0.590 + 1.181.x6 \text{ (غير دالة إحصائيا)}$$

إذا من خلال تحليل كمية الإفصاح في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية في التقارير المالية لشركات الطاقة، تبين أن الإفصاحات المالية كافية من حيث الكمية ولا يوجد التزام في الإفصاح عنها وفق ما نص عنه النظام المحاسبي المالي، وتبين أيضا أن الإفصاحات غير المالية كافية من حيث الكمية ولا يوجد توسع في الإفصاح عنها، أما بخصوص كفاية الإفصاح في التقارير المالية لشركات الطاقة قمنا بإعداد الجدول 6 لتوضيح ذلك:

الجدول 6: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإفصاح في الأبعاد المالية تراوحت بين 88% كأعلى نسبة و23% كأقل نسبة، حيث كان الإفصاح كافيا وملتزم به وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي في بعد جدول تغير الأموال الخاصة بنسبة 88% ثم تليها نسبة الإفصاح في بعد جدول حساب النتائج بنسبة 73.75% ، بينما كان الإفصاح كافيا وغير ملتزم به وفق ما أقره النظام المحاسبي المالي في بعد الميزانية بنسبة إفصاح قيمتها 59% ثم يليه بعد عرض القوائم المالية بنسبة 54%،

وكذلك لم يكن هناك إفصاح كافي بعد جدول سيولة الخزينة بنسبة 42.50% ثم يليه بعد قائمة الملاحق بأدنى نسبة إفصاح قيمتها 23% ، أما الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية لشركات الطاقة كان كافيا بنسبة 55.25%.

4.4. اختبار الفرضيات:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لقياس الفروقات المعنوية بين المتوسطات الحسابية ولاختبار فرضيات الدراسة، الفرضية الأولى، الفرضية الثانية، الفرضية الثالثة والفرضية الرابعة، وكذلك لتأكيد ودعم النتائج المتوصل إليها.

1.4.4. اختبار الفرضيات في الشركات الصناعية:

الفرضية الأولى:تم اختبار الفرضية الأولى في الشركات الصناعية والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لعرض القوائم المالية البالغة 14.212 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للميزانية والبالغة 57.000 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول حساب النتائج البالغة 36.000 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حساب النتائج ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول سيولة الخزينة البالغة 8.480 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول سيولة الخزينة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول تغير الأموال الخاصة البالغة 4.583 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.001 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبولالفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول تغير الأموال الخاصة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ أما قيمة T المحسوبة للملاحق تساوي 1.000 وهي أقل من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الدلالة sig تساوي 0.343 أكبر من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم والتي تنص على أنه،لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قائمة الملاحق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية:تم اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية حسب طبيعة نشاطها"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في النشاط الصناعي 21.196 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية الجزائرية.

2.4.4. اختبار الفرضيات في الشركات الخدماتية:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تم اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" وذلك في كل الأبعاد المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لعرض القوائم المالية البالغة 7.141 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للميزانية البالغة 64.333 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول حساب النتائج البالغة 69.000 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حساب النتائج ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول سيولة الخزينة البالغة 23.883 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول سيولة الخزينة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول تغير الأموال الخاصة البالغة 19.858 أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول تغير الأموال الخاصة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ أما قيمة T المحسوبة للملاحق تساوي 2.449 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الدلالة sig تساوي 0.037 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قائمة الملاحق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تم اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية حسب طبيعة نشاطها."، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في الشركات الخدماتية 27.261 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.262 عند مستوى الحرية 9، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الخدماتية الجزائرية.

3.4.4. اختبار الفرضيات في شركات الطاقة:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تم اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأبعاد المالية للإفصاح ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية" في كل الأبعاد المالية، حيث أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لعرض القوائم المالية البالغة 22.045 أكبر من T الجدولية البالغة 2.776 عند مستوى الحرية

4، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة للميزانية البالغة 20.237 أكبر من T الجدولية البالغة 2.776 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كما أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول حساب النتائج البالغة 14.750 أكبر من T الجدولية البالغة 2.776 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حساب النتائج ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ وأسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول سيولة الخزينة البالغة 22.667 أكبر من T الجدولية البالغة 2.776 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول سيولة الخزينة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ في حين أسفرت نتائج الاختبار بأن T المحسوبة لجدول تغير الأموال الخاصة البالغة 11.975 أكبر من T الجدولية البالغة 2.776 وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول تغير الأموال الخاصة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛ كذلك قيمة T المحسوبة للملاحق تساوي 11.500 أكبر من T الجدولية البالغة 2.776 عند مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قائمة الملاحق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

- ✓ **الفرضية الثانية:**تم اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية حسب طبيعة نشاطها"، حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في نشاط الطاقة 18.942 وهي أكبر من T الجدولية البالغة 2.776 عند مستوى الحرية 4، وأن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.000 أقل من 0.05 وهذا يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية لشركات الطاقة الجزائرية.

5. الخاتمة:

بعد قياس مستوى الإفصاح في المعلومات المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية الناشطة بقطاع الصناعة، الخدمات، الطاقة، حيث اتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أن الشركات الاقتصادية الجزائرية قدمت من خلال قوائمها المالية كمية من الإفصاحات المالية كافية حسب معيار الحد الأدنى في هذه الدراسة، لكن لم يلتزم في الإفصاح عنها وفق ما أوجبه النظام المحاسبي المالي، كما لم تفصح الشركات الاقتصادية الجزائرية بالقدر الكافي عن جدول سيولة الخزينة وقائمة

الملاحق في جميع قوائمها المالية، إذن فكفاية الإفصاح في التقارير المالية في الشركات الاقتصادية الجزائرية تم التعبير عنها من خلال العلاقة التي تربط مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بأبعاده المالية.

1.5. النتائج:

ومن خلال دراستنا لموضوع مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى كفايته لمستخدمي التقارير المالية بشقيه النظري والتطبيقي، توصلنا إلى عدة نتائج أبرزها:

- ✓ هناك علاقة طردية بين مستوى الإفصاح في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية؛
- ✓ يساهم الإلتزام في الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في تعزيز كفاية الإفصاح بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية؛
- ✓ لم يكن هناك إفصاح بالقدر الكافي عن قائمة الملاحق في الشركات الصناعية والتي بلغت كمية الإفصاح فيها نسبة 3.50% كذلك نفس الأمر في الشركات الخدماتية بنسبة 12% وفي شركات الطاقة بنسبة 23%، وهذا ما يدل على عدم اهتمام الشركات الصناعية والخدماتية وشركات الطاقة بقائمة الملاحق واعتبارها كقائمة من القوائم المالية؛
- ✓ لم تلتزم في الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الشركات الصناعية والخدماتية وشركات الطاقة عن بنود جدول سيولة الخزينة، حيث بلغت نسبة مستوى الإفصاح في الشركات الصناعية 36.25% وفي الشركات الخدماتية 48.75% وفي شركات الطاقة 42.50%، وهذا ما يفسر عدم الإفصاح عن كامل بنود سيولة الخزينة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ تفاوت في مستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية، حيث كانت أعلى نسبة في الشركات الخدماتية بقيمة 66.30% ثم تليها الشركات الصناعية بنسبة 61.55% وأقل نسبة في شركات الطاقة بقيمة 55.25%، في حين كان مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في البورصة أكثر من مستوى الإفصاح في الشركات غير المدرجة في البورصة بنسبة 65% و57% على التوالي، ويعني هذا أن الشركات الاقتصادية الجزائرية لم تفصح عن كامل معلوماتها المالية ولم تلتزم في الإفصاح عنها وفق ما أوجبه النظام المحاسبي المالي.

2.5. التوصيات:

- ✓ ينبغي على الشركات الاقتصادية الجزائرية إعطاء أهمية بالغة لقائمة الملاحق وهذا من أجل زيادة مصداقية المعلومات المالية المفصح عنها؛
- ✓ نرى ضرورة تكييف نماذج عرض جدول حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة مع البنود التي نص عليها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتعلق بقواعد التقييم والمحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وهذا من أجل زيادة كمية الإفصاحات المالية في كلا الجدولين المذكورين؛
- ✓ نوصي معدي القوائم المالية بزيادة مستوى الإلتزام في الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي عند إعدادهم للقوائم المالية وهذا من أجل نشر معلومات مالية أكثر مصداقية.

3.5. آفاق البحث: تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى كفايته لمستخدمي التقارير المالية، حيث حاولنا تفسير العلاقة التي تربط مستوى الإفصاح في المعلومات المالية بكفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وهذا عن طريق إعداد مؤشر لقياس الإفصاح في التقارير المالية، وفي هذا الصدد يمكن مواصلة الدراسات والأبحاث التي لها علاقة بالإفصاح والمتمثلة في:

- ✓ الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وعلاقتها بجودة التقارير المالية للشركات الاقتصادية.

- ✓ كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية ودوره في تفعيل أداء السوق المالي؛
- ✓ الإفصاح المحاسبي ومحفزات الدخول إلى السوق المالية الجزائرية؛

6. قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 34.
2. أبو المكارم وصفي عبد الفتاح،دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية، مصر، 2009، ص-ص: 21-25
3. عمر علي عبد الصمد، حوكمة الشركات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي،دار هومة للطباعة والنشر والجزائر، 2017، ص176
4. طلال محمد الججاوي، و فرات المالكي،الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية،دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2017، ص: 17.
5. بصول ربا ماجد، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية دراسة تحليلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، مصر، 2017، ص: 84.
6. طلال محمد علي الججاوي، ومحمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية،دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2017، ص: 25
7. طلال محمد علي الججاوي، و رافد كاظم نصيف العبيدي،قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2017، ص: 60.
8. علي فضالة أبو الفتوح، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر، 1996، ص: 50.
9. عادل رزق، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص-ص: 374-375.
10. عبد الرحمان ابراهيم الحميد،نظرية المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية،الرياض، السعودية، 2009، ص: 633.
11. محمد مطر، و موسى السويطي، التأصيل النظري للمؤسسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص-ص: 380-381.
12. إلدون س، و هندريكسن،النظرية المحاسبية، جامعة الاسكندرية، مصر: 2008، ص-ص: 776-777.
13. عادل رزقإدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق،، مجموعة النيل العربية، مصر، 2010، ص: 93.
14. عثمان عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص: 22.
15. محمود أحمد النجار، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للبنوك الوطنية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة نظرية تطبيقية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2017 ، ص: 21.

7. الملاحق:

جدول 1: نتائج الانحدار الخطي البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الصناعية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$X_{1...6}$		
كفاية الإفصاح في المعلومات المالية	المتغير 1	0.899	0.807	33.517	0.000	0.490	0.501	5.789	0.000
	المتغير 2	0.741	0.549	9.729	0.014	-1.222	1.292	3.119	0.014
	المتغير 3	0.741	0.549	9.729	0.014	-0.318	1.033	3.119	0.014
	المتغير 4	0.846	0.716	20.126	0.002	0.815	0.575	4.486	0.002
	المتغير 5	0.940	0.884	61.134	0.000	0.981	0.179	7.819	0.000
	المتغير 6	0.194	0.038	0.312	0.592	1.221	0.161	0.559	0.592

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

جدول 2: كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية

أبعاد المؤشر	عدد البنود	المتوسط الحسابي	نسبة الإفصاح	الملاحظات	
				الكمية	النوعية
الإفصاح عن عرض القوائم المالية	05	1.480	%74	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن الميزانية	20	1.900	%95	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن جدول حساب النتائج	16	1.500	%75	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة	16	0.725	%36.25	غير كافي	إفصاح بدون التزام
الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة	05	1.400	%70	كافي	إفصاح بالتزام

الإفصاح عن قائمة الملاحق	10	0.07	%3.50	غير كافي	لا يوجد إفصاح
كفاية الإفصاح في المعلومات المالية	**72**	**1.231**	**%61.55**	**كافي**	**إفصاح بدون التزام**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

جدول 3: نتائج الانحدار الخطي البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الخدماتية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$x_{1....6}$		
كفاية الإفصاح في المعلومات المالية	المتغير 1	0.979	0.959	187.334	0.000	0.986	0.250	13.687	0.000
	المتغير 2	0.841	0.706	19.253	0.002	-1.305	1.363	4.388	0.002
	المتغير 3	0.961	0.924	96.692	0.000	-1.900	2.244	9.833	0.000
	المتغير 4	0.816	0.665	15.913	0.004	0.378	0.972	3.989	0.004
	المتغير 5	0.737	0.543	9.519	0.015	0.614	0.391	3.085	0.015
	المتغير 6	0.893	0.798	31.653	0.000	1.220	0.444	5.626	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

جدول 4: كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية

أبعاد المؤشر	عدد البنود	المتوسط الحسابي	نسبة الإفصاح	الملاحظات	
				الكمية	النوعية
الإفصاح عن عرض القوائم المالية	05	1.360	%68	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن الميزانية	20	1.930	%96.50	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن جدول حساب النتائج	16	1.437	%71.85	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة	16	0.975	%48.75	غير كافي	إفصاح بدون التزام
الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة	05	1.820	%91	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن قائمة الملاحق	10	0.240	%12	غير كافي	لا يوجد إفصاح
كفاية الإفصاح في المعلومات المالية	**72**	**1.326**	**%66.30**	**كافي**	**إفصاح بدون التزام**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

جدول 5: نتائج الانحدار البسيط لمستوى الإفصاح في المعلومات المالية في التقارير المالية لشركات الطاقة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R^2	F	Sig	Beta		T	Sig
						Constant	$x_{1....6}$		
كفاية الإفصاح في المعلومات المالية	المتغير 1	0.670	0.449	2.448	0.216	-0.49	0.799	1.565	0.216
	المتغير 2	0.971	0.943	49.980	0.006	-0.014	0.972	7.070	0.006
	المتغير 3	0.976	0.952	59.329	0.005	0.293	0.569	7.703	0.005
	المتغير 4	0.976	0.952	59.329	0.005	-0.157	1.519	7.703	0.005
	المتغير 5	0.593	0.351	1.624	0.292	0.719	0.235	1.274	0.292
	المتغير 6	0.809	0.655	5.685	0.097	0.590	1.181	2.384	0.097

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23

جدول 6: كفاية الإفصاح في التقارير المالية لشركات الطاقة

أبعاد المؤشر	عدد البنود	المتوسط الحسابي	نسبة الإفصاح	الملاحظات	
				الكمية	النوعية
الإفصاح عن عرض القوائم المالية	05	1.080	%54	كافي	إفصاح بدون التزام
الإفصاح عن الميزانية	20	1.180	%59	كافي	إفصاح بدون التزام
الإفصاح عن جدول حساب النتائج	16	1.475	%73.75	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن جدول سيولة الخزينة	16	0.850	%42.50	غير كافي	إفصاح بدون التزام
الإفصاح عن جدول تغير الأموال الخاصة	05	1.760	%88	كافي	إفصاح بالتزام
الإفصاح عن قائمة الملاحق	10	0.460	%23	غير كافي	لا يوجد إفصاح
كفاية الإفصاح في المعلومات المالية	**72**	**1.105**	**%55.25**	**كافي**	**إفصاح بدون التزام**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V.23